*2 مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث*

**تم إعداده بالاشتراك بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر1**

**الغرض**

تهدف مدونة قواعد السلوك هذه إلى حماية معايير سلوكنا. لا يتعلق الأمر بالتفاصيل التشغيلية، مثل كيفية حساب حصص الغذاء أو إنشاء مخيم للاجئين. بل إنها تسعى إلى الحفاظ على المعايير العالية من الاستقلال والفعالية والتأثير التي تطمح إليها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الاستجابة للكوارث والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. إنها مدونة تطوعية، يتم تنفيذها بإرادة المنظمة التي تقبلها للحفاظ على المعايير المنصوص عليها في المدونة. في حالة نشوب نزاع مسلح، سيتم تفسير مدونة السلوك الحالية وتطبيقها بما يتفق مع القانون الإنساني الدولي. يتم تقديم مدونة السلوك أولاً. ويرفق بهذا التقرير ثلاثة ملاحق تصف بيئة العمل التي نود أن نراها متاحة لدى الحكومات المضيفة والحكومات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تيسير تقديم المساعدات الإنسانية على نحو فعال.

***الملاجظات***

1. برعاية: كاريتاس الدولية\*، خدمات الإغاثة الكاثوليكية\*، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر\*، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة\*، الاتحاد اللوثري العالمي\*، أوكسفام\*، مجلس الكنائس العالمي\*، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (\* أعضاء اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية)

**تعاريف**

**المنظمات غير الحكومية:** تشير المنظمات غير الحكومية هنا إلى المنظمات، سواء كانت وطنية أو دولية، والتي يتم تشكيلها بشكل منفصل عن حكومة البلد الذي تأسست فيه.

**المنظمات غير الحكومية الإنسانية** لأغراض هذا النص، تم ابتكار مصطلح "الوكالات الإنسانية غير الحكومية" (NGHAs) ليشمل مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية الأعضاء - والمنظمات غير الحكومية كما هو معرف أعلاه. تشير هذه المدونة بشكل محدد إلى المنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs) المشاركة في الاستجابة للكوارث.

**المنظمات الحكومية الدولية:** تشير المنظمات الحكومية الدولية إلى المنظمات التي تم تشيكلها من قبل حكومتين أو أكثر. وهذا يشمل جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

**الكوارث:** الكارثة هي حدث مأساوي يؤدي إلى خسارة في الأرواح ومعاناة إنسانية كبيرة وضيق وأضرار مادية واسعة النطاق.

**مدونة قواعد السلوك**

**مبادئ السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في حالات الكوارث**

**برامج الاستجابة**

**1 الواجب الإنساني يأتي أولاً**

إن الحق في تلقي المساعدات الإنسانية، وتقديمها، هو مبدأ إنساني أساسي ينبغي أن يتمتع به جميع مواطني جميع البلدان. باعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي، فإننا ندرك التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية حيثما كانت هناك حاجة إليها. من ثم فإن الحاجة إلى الوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين تشكل أهمية أساسية في ممارسة هذه المسؤولية. إن الدافع الرئيسي لاستجابتنا للكوارث هو تخفيف المعاناة الإنسانية بين أولئك الأقل قدرة على تحمل الضغوط الناجمة عن الكوارث. عندما نقدم مساعدات إنسانية، فهذا ليس عملاً حزبياً أو سياسياً، ولا ينبغي النظر إليه على هذا النحو.

**2 يتم تقديم المساعدة بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو جنسية المستفيدين ودون أي نوع من التمييز السلبي.**

**يتم حساب أولويات المساعدات على أساس الحاجة فقط**

حيثما كان ذلك ممكنا، سوف نبني تقديم مساعدات الإغاثة على تقييم شامل لاحتياجات ضحايا الكارثة والقدرات المحلية الموجودة بالفعل لتلبية تلك الاحتياجات. في مجمل برامجنا، سنعكس اعتبارات التناسب. يجب التخفيف من معاناة الإنسان أينما وجدت؛ فالحياة ثمينة في جزء من البلد كما هي ثمينة في جزء آخر. وبالتالي فإن المساعدات التي نقدمها سوف تعكس درجة المعاناة التي نسعى إلى تخفيفها. في تنفيذ هذا النهج، نُدرك الدور الحاسم الذي تلعبه النساء في المجتمعات المعرضة للكوارث وسنحرص على أن يتم دعم هذا الدور، وليس تقليصه، من خلال برامج مساعداتنا. لن يكون تنفيذ سياسة عالمية ومحايدة ومستقلة من هذا النوع فعالًا إلا إذا كان لدينا نحن وشركاؤنا الوصول إلى الموارد اللازمة لتقديم مثل هذه الإغاثة العادلة، وكان لدينا وصول متساوٍ إلى جميع ضحايا الكوارث.

**3 لن يتم استخدام المساعدة لدعم وجهة نظر سياسية أو دينية معينة**

سيتم تقديم المساعدات الإنسانية وفقًا لاحتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات. على الرغم من حق المنظمات الإنسانية غير الحكومية في تبني آراء سياسية أو دينية معينة، فإننا نؤكد أن المساعدة لن تعتمد على التزام المستفيدين بتلك الآراء. لن نربط الوعد بالمساعدة أو تقديمها أو توزيعها باعتناق أو قبول عقيدة سياسية أو دينية معينة.

**4 سنسعى جاهدين إلى عدم التصرف كأدوات للسياسة الخارجية للحكومة**

الوكالات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs) هي وكالات تعمل بشكل مستقل عن الحكومات. ولذلك فإننا نقوم بصياغة سياساتنا واستراتيجياتنا التنفيذية، ولا نسعى إلى تنفيذ سياسة أي حكومة إلا بقدر توافقها مع سياستنا المستقلة. لن نسمح أبدًا، عن علم أو إهمال، لأنفسنا أو لموظفينا بأن يتم استخدامهم لجمع معلومات ذات طابع سياسي أو عسكري أو اقتصادي حساس لصالح حكومات أو جهات أخرى قد تخدم مصالح معينة.

لغايات غير إنسانية خالصة، كما أننا لن نكون أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية لحكومات الدول المانحة. سنستخدم المساعدات التي نتلقاها للاستجابة للاحتياجات، ويجب ألا تكون هذه المساعدات مدفوعة برغبة في التخلص من فائض السلع لدى المانحين، أو بأي مصالح سياسية لأي مانح بعينه. نقدّر ونعزز تقديم العمل والتمويل الطوعي من الأفراد المهتمين لدعم عملنا، ونقر بأن الدافع الطوعي يعزز استقلالية العمل. من أجل حماية استقلالنا، سنسعى إلى تجنب الاعتماد على مصدر تمويل واحد.

**5 يجب علينا احترام الثقافة والعادات**

سنسعى إلى احترام ثقافة وهياكل وعادات المجتمعات والبلدان التي نعمل فيها.

**6. سنحاول بناء الاستجابة للكوارث على القدرات المحلية**. يتمتع جميع الأشخاص والمجتمعات - حتى في حالات الكوارث - بقدرات بالإضافة إلى

نقاط ضعف سنقوم، حيثما أمكن، بتعزيز هذه القدرات من خلال توظيف موظفين محليين وشراء المواد المحلية والتجارة مع الشركات المحلية. حيثما أمكن، سنعمل من خلال المنظمات الإنسانية غير الحكومية المحلية كشركاء في التخطيط والتنفيذ، ونتعاون مع الهياكل الحكومية المحلية عند الاقتضاء. سنعطي الأولوية القصوى للتنسيق المناسب لاستجاباتنا للطوارئ. أفضل طريقة للقيام بذلك هي داخل البلدان المعنية من خلال أولئك المشاركين بشكل مباشر في عمليات الإغاثة، ويجب أن يشمل ذلك ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

**7 يجب إيجاد طرق لإشراك المستفيدين من البرنامج في إدارة مساعدات الإغاثة**

لا ينبغي أبدًا فرض مساعدات الاستجابة للكوارث على المستفيدين. يمكن تحقيق الإغاثة الفعّالة وإعادة التأهيل المستدامة بشكل أفضل عندما يتم إشراك المستفيدين المستهدفين في تصميم برنامج المساعدة وإدارته وتنفيذه. سنعمل جاهدين على تحقيق المشاركة المجتمعية الكاملة في برامج الإغاثة وإعادة التأهيل لدينا.

**8 يجب أن تسعى مساعدات الإغاثة إلى تقليل نقاط الضعف المستقبلية أمام الكوارث بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية**

إن كافة أعمال الإغاثة تؤثر على آفاق التنمية على المدى الطويل، إما بشكل إيجابي أو سلبي. إدراكًا لذلك، سنسعى جاهدين لتنفيذ برامج الإغاثة التي تقلل بشكل فعال من تعرض المستفيدين للكوارث المستقبلية وتساعد على خلق أنماط حياة مستدامة. سنولي اهتماما خاصا للقضايا البيئية في تصميم برامج الإغاثة وإدارتها. سنسعى أيضًا إلى تقليل التأثير السلبي للمساعدات الإنسانية، سعيًا لتجنب اعتماد المستفيدين على المدى الطويل على المساعدات الخارجية.

**9 نحن نحمل أنفسنا المسؤولية أمام كل من نسعى إلى مساعدتهم وأولئك الذين نقبل الموارد منهم**

نحن نعمل في كثير من الأحيان كحلقة وصل مؤسسية في الشراكة بين أولئك الذين يرغبون في المساعدة وأولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة أثناء الكوارث. لذلك فإننا نتحمل المسؤولية أمام كلا الطرفين. يجب أن تعكس كافة تعاملاتنا مع المانحين والمستفيدين موقفًا من الانفتاح والشفافية. نحن ندرك الحاجة إلى الإبلاغ عن أنشطتنا، سواء من منظور مالي أو من منظور الفعالية. نحن ندرك الالتزام بضمان المراقبة المناسبة لتوزيع المساعدات وإجراء تقييمات منتظمة لتأثير المساعدات في حالات الكوارث.

سنسعى أيضًا إلى الإبلاغ، بطريقة مفتوحة، عن تأثير عملنا، والعوامل التي تحد من هذا التأثير أو تعززه. ستعتمد برامجنا على معايير عالية من المهنية والخبرة لضمان تقليل هدر الموارد القيّمة إلى الحد الأدنى.

**10 في أنشطتنا الإعلامية والإعلانية، سنتعامل مع ضحايا الكوارث باعتبارهم بشراً ذوي كرامة، وليسوا مجرد كائنات ميؤوس منها.** ولا ينبغي لنا أبداً أن نفقد احترام ضحايا الكوارث باعتبارهم شركاء متساوين في العمل. في معلوماتنا العامة، سنعرض صورة موضوعية عن حالة الكارثة تسلط الضوء على قدرات وتطلعات ضحايا الكوارث، وليس فقط على نقاط ضعفهم ومخاوفهم. في حين أننا سنتعاون مع وسائل الإعلام من أجل تعزيز الاستجابة العامة، فإننا لن نسمح للمطالبات الخارجية أو الداخلية بالدعاية أن تتغلب على مبدأ تعظيم مساعدات الإغاثة الشاملة. سنتجنب التنافس مع وكالات الاستجابة للكوارث الأخرى على التغطية الإعلامية في المواقف التي قد تكون فيها هذه التغطية على حساب الخدمة المقدمة للمستفيدين أو على أمن موظفينا أو المستفيدين.

**بيئة العمل**

بعد أن اتفقنا من جانب واحد على السعي إلى الالتزام بالمدونة الموضحة أعلاه، فإننا نقدم أدناه بعض المبادئ التوجيهية الإرشادية التي تصف بيئة العمل التي نود أن نراها من جانب الحكومات المانحة والحكومات المضيفة والمنظمات الحكومية الدولية ــ وخاصة وكالات الأمم المتحدة ــ من أجل تسهيل المشاركة الفعالة للوكالات الإنسانية غير الحكومية في الاستجابة للكوارث. يتم تقديم هذه الإرشادات للتوجيه. هي ليست ملزمة قانونًا، ولا نتوقع من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإشارة إلى قبولها للمبادئ التوجيهية من خلال التوقيع على أي وثيقة، على الرغم من أن هذا قد يكون هدفًا للعمل عليه في المستقبل. يتم تقديمها بروح من الانفتاح والتعاون حتى يصبح شركاؤنا على دراية بالعلاقة المثالية التي نسعى إلى إقامتها معهم.

الملحق 1: **التوصيات لحكومات البلدان المتضررة من الكوارث**

**1- ينبغي للحكومات أن تعترف وتحترم الأعمال المستقلة والإنسانية والمحايدة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية غير الحكومية**

المنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs) هي هيئات مستقلة. ينبغي للحكومات المضيفة أن تحترم هذه الاستقلالية والنزاهة.

**2 ينبغي على الحكومات المضيفة تسهيل الوصول السريع إلى ضحايا الكوارث للمنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs)**

إذا كان لوكالات المساعدة الإنسانية غير الحكومية أن تتصرف بالامتثال الكامل لمبادئها الإنسانية، فيتعين منحها إمكانية الوصول السريع والمحايد إلى ضحايا الكوارث، بغرض تقديم المساعدة الإنسانية. من واجب الحكومة المضيفة، كجزء من ممارسة المسؤولية السيادية، عدم عرقلة مثل هذه المساعدة، وقبول المساعدة المحايدة.

وغير السياسي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية غير الحكومية. ينبغي للحكومات المضيفة تسهيل الدخول السريع لموظفي الإغاثة، وخاصة من خلال التنازل عن متطلبات تأشيرات العبور والدخول والخروج، أو ترتيب منحها بسرعة. ينبغي للحكومات أن تمنح الطائرات التي تنقل إمدادات الإغاثة الدولية وأفراد الإغاثة الدوليين الإذن بالتحليق وحقوق الهبوط، طوال فترة الإغاثة الطارئة.

**3 ينبغي للحكومات تسهيل تدفق مواد الإغاثة والمعلومات في الوقت المناسب أثناء الكوارث**

يتم جلب إمدادات الإغاثة والمعدات إلى البلاد فقط لغرض تخفيف المعاناة الإنسانية، وليس لتحقيق منفعة أو مكاسب تجارية. يجب عادة السماح بمرور هذه الإمدادات بحرية ودون قيود، ويجب ألا تخضع لمتطلبات شهادات المنشأ القنصلية أو الفواتير، أو تراخيص الاستيراد و/أو التصدير أو القيود الأخرى، أو ضرائب الاستيراد، أو رسوم الإنزال أو رسوم الموانئ. ينبغي للحكومة المضيفة أن تسهل الاستيراد المؤقت لمعدات الإغاثة الضرورية، بما في ذلك المركبات والطائرات الخفيفة ومعدات الاتصالات، من خلال الإعفاء المؤقت من القيود المفروضة على الترخيص أو التسجيل. وعلى نحو مماثل، لا يجوز للحكومات أن تقيد إعادة تصدير معدات الإغاثة في نهاية عملية الإغاثة. لتسهيل الاتصالات في حالات الكوارث، يتم تشجيع الحكومات المضيفة على تحديد ترددات راديوية معينة، والتي يمكن لمنظمات الإغاثة استخدامها داخل البلاد وللاتصالات الدولية لغرض الاتصالات في حالات الكوارث، وإبلاغ هذه الترددات لمجتمع الاستجابة للكوارث قبل وقوع الكارثة. يجب عليهم السماح لأفراد الإغاثة باستخدام جميع وسائل الاتصال اللازمة لعمليات الإغاثة الخاصة بهم.

**4 ينبغي للحكومات أن تسعى إلى توفير خدمة منسقة للمعلومات والتخطيط للكوارث**

تقع مسؤولية التخطيط الشامل وتنسيق جهود الإغاثة في نهاية المطاف على عاتق الحكومة المضيفة. يمكن تعزيز التخطيط والتنسيق بشكل كبير إذا تم تزويد الوكالات الإنسانية غير الحكومية بالمعلومات حول احتياجات الإغاثة والأنظمة الحكومية للتخطيط وتنفيذ جهود الإغاثة بالإضافة إلى المعلومات حول المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تواجهها. الحكومات مدعوة إلى تقديم هذه المعلومات إلى الوكالات الإنسانية غير الحكومية.

لتسهيل التنسيق الفعال والاستخدام الفعال لجهود الإغاثة، يتم حث الحكومات المضيفة على تعيين نقطة اتصال واحدة للوكالات الإنسانية غير الحكومية القادمة، قبل وقوع الكارثة، للتواصل مع السلطات الوطنية.

**5 الإغاثة من الكوارث في حالة النزاع المسلح**

في حالة النزاع المسلح، تخضع أعمال الإغاثة للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني.

**الملحق 2:** **التوصيات للحكومات المانحة**

**1. يجب على الحكومات المانحة أن تعترف وتحترم الأعمال المستقلة والإنسانية والمحايدة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية غير الحكومية**

الوكالات الإنسانية غير الحكومية هي هيئات مستقلة ينبغي للحكومات المانحة احترام استقلاليتها ونزاهتها. لا ينبغي للحكومات المانحة أن تستخدم الوكالات الإنسانية غير الحكومية لتحقيق أي هدف سياسي أو أيديولوجي.

**2- ينبغي للحكومات المانحة أن تقدم التمويل مع ضمان الاستقلال التشغيلي**

تقبل الوكالات الإنسانية غير الحكومية التمويل والمساعدة المادية من الحكومات المانحة بنفس الروح التي تقدمها لضحايا الكوارث؛ وهي روح إنسانية واستقلالية في العمل. تقع مسؤولية تنفيذ أعمال الإغاثة في نهاية المطاف على عاتق وكالات الشؤون الإنسانية غير الحكومية، وسيتم تنفيذها وفقًا لسياسات تلك الوكالة.

**3- ينبغي للحكومات المانحة أن تستخدم مساعيها الحميدة لمساعدة الوكالات الإنسانية غير الحكومية في الوصول إلى ضحايا الكوارث**

ينبغي على الحكومات المانحة أن تدرك أهمية تحمل مستوى من المسؤولية عن أمن وسلامة وصول موظفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs) إلى مواقع الكوارث. يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لممارسة الدبلوماسية مع الحكومات المضيفة بشأن مثل هذه القضايا إذا لزم الأمر.

**الملحق 3:** **توصيات إلى المنظمات الحكومية الدولية**

**1 ينبغي على المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) الاعتراف بالمنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs)، سواء المحلية أو الأجنبية، كشركاء ذوي قيمة.**  
كما تُبدي هذه المنظمات استعدادها للعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية لتحقيق استجابة أفضل للكوارث. إتهم يفعلون ذلك بروح الشراكة التي تحترم نزاهة واستقلال جميع الشركاء. يتعين على الوكالات الحكومية الدولية احترام استقلال ونزاهة الوكالات الإنسانية غير الحكومية. ينبغي لوكالات الأمم المتحدة التشاور مع الوكالات الإنسانية غير الحكومية في إعداد خطط الإغاثة.

**2 ينبغي على المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) مساعدة الحكومات المضيفة في توفير إطار تنسيق شامل لجهود الإغاثة الدولية والمحلية.**  
فالمنظمات الإنسانية غير الحكومية (NGHAs) لا تملك عادةً تفويضًا لتوفير إطار التنسيق العام في الكوارث التي تتطلب استجابة دولية. تقع هذه المسؤولية على عاتق الحكومة المضيفة والسلطات المختصة في الأمم المتحدة. هو مدعوون لتقديم هذه الخدمة بشكل سريع وفعّال لخدمة الدولة المتضررة ومجتمع الاستجابة للكوارث على المستويين الوطني والدولي. في كل الأحوال، ينبغي للهيئات الصحية غير الحكومية أن تبذل كل الجهود لضمان التنسيق الفعال لخدماتها. في حالة النزاع المسلح، تخضع أعمال الإغاثة للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني.

**3 يجب على المنظمات الحكومية الدولية تقديم الحماية الأمنية الممنوحة لمنظمات الأمم المتحدة إلى الوكالات الإنسانية غير الحكومية**

عندما يتم توفير الخدمات الأمنية للمنظمات الحكومية الدولية، ينبغي توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل شركائها التشغيليين من الوكالات الإنسانية غير الحكومية حيثما يطلب ذلك.

**4 يجب على المنظمات الحكومية الدولية تقديم نفس الوصول إلى المعلومات ذات الصلة للوكالات الإنسانية غير الحكومية كما هو موفر لمنظمات الأمم المتحدة**

تطالب المنظمات الحكومية الدولية بمشاركة جميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ استجابة فعالة للكوارث مع شركائها العاملين من الوكالات الإنسانية غير الحكومية.